

Distr.: General  
13 September 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الخامسة والسبعون  
البند 34 من جدول الأعمال  
منع نشوب النزاعات المسلحة

## رسالة مؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بخصوص رسالة المندوب الدائم لأذربيجان المؤرخة 2 أيلول/سبتمبر والمتعلقة بالاقتراح الرامي إلى عدم إدراج البند المتعلق بـ "ما يسمى بالأراضي المحتلة في أذربيجان" في جدول أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة - وهو تطورٌ لطالما انتظره.

وبالفعل، فإن مجرد إدراج بند من هذا القبيل في جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، بموافقة 42 صوتاً فقط، لم يكن مدعوماً بشكل صحيح من منظور الأدلة الواقعية، ولم يكن مفيداً بحق لجهود الوساطة الدولية الجاري بذلها من أجل إيجاد الحل السلمي للنزاع في ناغورني - كاراباخ. وقد حذرت وفود عديدة حينذاك، بما فيها أرمينيا، من اتخاذ تدابير من شأنها أن تجعل من المستحيل التوصل إلى توافق في الآراء، ومن ثم من شأنها أن تضر بفرص إيجاد تسوية عادلة ودائمة. وقيل علاوة على ذلك إنه ينبغي تجنب مثل هذه التدابير ذات النتائج العكسية، والسماح لعملية المفاوضات الجارية بالاستمرار دون تدخل، تحت رعاية الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وهو الشكل الوحيد المقرر دولياً لتسوية نزاع ناغورني - كاراباخ.

ولم يقتصر الأمر على أن اقتراح إدراج بند من هذا القبيل في جدول الأعمال كان يفتر إلى دعم الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة، ولكنه لم يُثبت أيضاً امتثالاً كافياً لمعيار الاستعجال المنصوص عليه في النظام الداخلي للجمعية العامة.

وعلى نفس المنوال، كان القرار، الذي قدمته أذربيجان في إطار هذا البند من جدول الأعمال في عام 2008، يفتر إلى دعم الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولم يُعتمد إلا بأغلبية 39 صوتاً، علماً بأن البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك صوتت ضده وأعربت عن قلقها إزاء عدم توازن لغة القرار.



إن بند جدول الأعمال ذاك، الذي قدّم بذريعة الشواغل الإنسانية، لم يفعل شيئاً يذكر لمعالجة الأوضاع الإنسانية السائدة في المنطقة. بل لم يؤد في الواقع إلا إلى تشجيع أذربيجان على الانخراط في مواصلة دق طبول الحروب وبث خطاب الكراهية وارتكاب انتهاكات للمواقع العسكرية وتدابير وقف إطلاق النار، مصحوبة بتعزيزات عسكرية غير خاضعة للرقابة، في انتهاك للالتزامات الملزمة قانوناً في مجال تحديد الأسلحة التقليدية. وبلغت هذه السياسة ذروتها في الهجوم العسكري المدبر بإحكام والمتعمّد الذي شنته أذربيجان على ناغورني - كاراباخ (أرتساخ) في أيلول/سبتمبر 2020، مما تسبّب في أعمال عنف ودمار وتشريد وجرائم حرب وفظائع، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكل ذلك في زمن أزمة صحية عالمية لم يسبقها مثيل.

وعلى الرغم من كل ما جاء في رسالة المندوب الدائم لأذربيجان بشأن آفاق "بناء السلام وتوطيد الاستقرار واستعادة التعايش السلمي والنهوض ببرنامج المصالحة والاستثمار في التنمية الاقتصادية والتعاون"، تواصل أذربيجان حتى الآن انخراطها في أعمال عدوانية مستمرة مصحوبة بخطاب عنيف حافل بالتهديدات العسكرية السافرة والتفسيرات المشوهة للتاريخ والمطالبات الإقليمية التي لا تتوقف. فالقوات المسلحة الأذربيجانية تلجأ بشكل منهجي إلى مختلف أشكال أعمال العنف والاستفزازات التي تسعى بها إلى تعطيل الحياة الطبيعية في المناطق الحدودية وحرمان السكان المدنيين من مصادر رزقهم. بل وتمتد هذه الأعمال لتشمل الحرق المتعمد للمراعي وإطلاق النار العشوائي وسرقة الماشية وغير ذلك من أشكال السلوك العدائي الذي يهدف إلى تهريب المدنيين وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية، بما في ذلك من خلال العمل الاستفزازي الأخير الذي قامت به القوات المسلحة الأذربيجانية، التي قطعت الطريق السريعة المؤدية من غوريس إلى كابان في منطقة سيونيك الجنوبية بأرمينيا، منتهكة بذلك حقوق المواطنين، بما في ذلك حريتهم في التنقل.

هذا ولم تتوقف عمليات التصعيد لأذربيجان وانتهاكاتها المستمرة لمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة حتى خلال الألعاب الأولمبية، خلافاً لتقليد احترام الهدنة الأولمبية. وتجدر الإشارة إلى أن أعمال التحريض هذه تحدث في ظل استخدام شديد لخطاب الكراهية والترويج للأيديولوجية العنصرية، حيث لا يزال الخطاب المؤجج للمشاعر للغاية يهيمن على الخطاب العام في أذربيجان من خلال أشكال مختلفة من الانتقاص من آدمية الأرمن، والتهديدات العلنية باستخدام القوة، والتبريرات الاستفزازات العسكرية المستمرة والتحريض على المطالبات الإقليمية ضد جمهورية أرمينيا. وتواصل أذربيجان تجاهل نداءات المجتمع الدولي بشأن العودة الفورية لأسرى الحرب وغيرهم من المحتجزين، وتُكرّر في الوقت ذاته أسر العشرات من الجنود والرهائن المدنيين الأرمن وتوجه اتهامات وهمية في محاولة لاستغلال قضية الأشخاص المحتجزين، في انتهاك لاتفاقيات جنيف وعلى حساب التنفيذ الكامل والفعال لأحكام البيان الثلاثي المؤرخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بشأن إقرار وقف كامل لإطلاق النار وإنهاء جميع الأعمال العدائية في منطقة نزاع ناغورني - كاراباخ.

إن سحب بند جدول الأعمال ذاك يتيح فرصة جديدة للتفكير في آفاق المستقبل والالتزام، بحسن نية، بواجب العمل الدؤوب دعماً لإيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع في ناغورني - كاراباخ تحت رعاية الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو ما يمكن أن يمهد الطريق لإحلال سلام دائم في المنطقة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 34 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهير مارغاريان

السفير، الممثل الدائم